تطوّر العلاقة بين اليابان والسودان، والمساهمات اليابانية في القارة الإفريقية خلال الأعوام الستين منذ «عام إفريقيا»

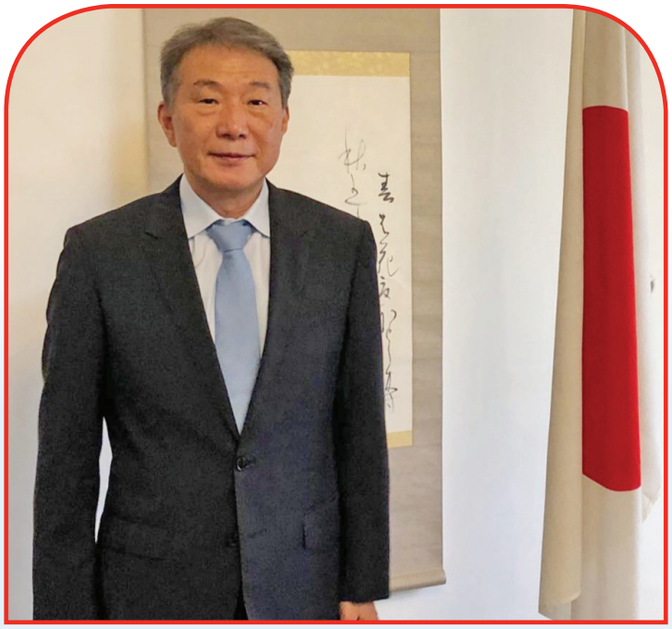

سعادة السفير الياباني لدى السودان السيّد

تاكاشي هاتوري

بزغ فجر عام 2020 مصحوباً بظهور فيروس كورونا المستجدّ القاتل الجديد وانتشاره السريع في كلّ أنحاء العالم. لا يزال كابوس هذا الفيروس يلاحقنا حتى هذه اللحظة، ويواجه العالم برمّته تحدّيات محاولة وضع حدٍّ لهذه الأزمة، وستذكر أجيال المستقبل عام 2020 كعامٍ تسوده الجائحة العالمية.

لكنه، وفي نفس الوقت، يجب ألا ننسى أنّ هذا العام هو الذكرى الستّين لـ«عام إفريقيا». ففي عام 1960، شهدت القارّة الإفريقية استقلال وتقرير مصير العديد من الدول الإفريقية. ومنذ ذلك العام يتزايد حضور الدول الإفريقية في المجتمع الدولي بصورةٍ ملحوظة، خاصةً والقارة موطنٌ لنموٍ سكاني ذي زيادةٍ مضطردة وثرواتٍ طبيعية. وبالاستفادة من هذه القوى الدافعة، تجذب الدول الإفريقية الاستثمارات الأجنبية كأحد أكبر الأسواق غير المستغلّة في العالم.

غنيٌ عن القول أنّ اليابان ظلت تحافظ على علاقاتٍ ذات طبيعةٍ ودّيةٍ وتبادلية المنافع مع الدول الإفريقية منذ ولادة هذه الدول. وفي السنوات الأخيرة، زادت قوة الرابطة بين اليابان وإفريقيا أكثر من أيّ وقت مضى، وتعكس طبيعة مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية «تيكاد» تلك العلاقة المتطوّرة. على الرغم من أن المفهوم الأصلي لـ«تيكاد» - الذي تمّ إطلاقه في عام 1993 - كان تعزيز التنمية الإفريقية، إلّا أنّ الدورة السابعة للمؤتمر، «تيكاد 7» في عام 2019، كانت أكثر تركيزاً على إنشاء وإنعاش شراكات القطاع الخاصّ، مثل خلق «حوار الأعمال للقطاعيْن العامّ والخاصّ بين اليابان وإفريقيا». وفي جلستيْن عامّتيْن، أجريت مناقشات نشطة حول مواضيع متعدّدة مثل التنويع الاقتصادي والتصنيع والبنية التحتية عالية الجودة والتجارة والاستثمارات، وقدّمت العديد من الشركات اليابانية التزاماتها الملموسة في هذه المناقشات.

لكن اليابان لا تعتبر إفريقيا وجهةً جاذبةً للأعمال والأنشطة التجارية فقط. ففي «تيكاد 7»، قدّم رئيس الوزراء الياباني السيد شينزو آبي «المقاربة الجديدة للسلام والاستقرار في إفريقيا»، المختصَرة بـ«NAPSA»، والتي تهدف لتدعيم بناء مؤسّسات الدولة وتعزيز الحوكمة في الدول الإفريقية، خاصّة التي لا تزال في مرحلة النزاعات أو مرحلة ما بعد النزاعات، من أجل إعادة إعمار الدول وحياة شعوبها. وعلى أساس الروح المبدئية لـ«تيكاد» والتي تتمثّل في الشراكة والتملك، تدعم اليابان جهود إفريقيا الذاتية في ترسيخ السلام والاستقرار وتطوير القدرات القادرة على الاستجابة للمخاطر الأمنية المتوقّعة. إضافةً إلى ذلك، يشكّل السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ركناً من الأركان الأساسية لـ«تيكاد» والعلاقة الكلية بين اليابان وإفريقيا. فتوسيع التغطية الصحّية الشاملة وبناء المجتمع القادر على مواجهة الكوارث وتوفير التعليم، تشكّل كلها الأولوية القصوى بالنسبة لنا من أجل تأمين التطوّر السليم للقارة الإفريقية برمّتها.

أمّا فيما يتعلّق بالعلاقة بين اليابان والسودان، فإنه منذ ما قبل إنشاء مكتب وكالة اليابان للتعاون الدولي «جايكا» في الخرطوم، قدّمت اليابان العديد من المشاريع الإنمائية في إطار الأركان الثلاث التالية: 1) ترسيخ السلام 2) الاحتياجات الإنسانية الأساسية 3) تنويع الصناعات. على سبيل المثال، ساهم «مشروع تطوير القدرات لإدارة نظام الريّ في ولاية نهر النيل» مساهمةً كبيرةً في تعزيز الإنتاجية الزراعية للمجتمعات المحلّية من خلال توفير الخبراء وتقديم سلسلة من فرص التدريب المهني من أجل تهيئة نظام توفير المياه الأكثر فعاليةً في الأراضي الصحراوية. هكذا، تلعب اليابان عبر مشاريع «جايكا» الطويلة الأمد وغيرها من أشكال التعاون الدولي، دوراً متميّزاً بالخبرات المهنية والتقنية كواحد من شركاء التنمية مع السودان.

إضافةً إلى ذلك، تُعدّ حكومة اليابان من المانحين التقليديين للسودان، خاصّةً في مجال الأنشطة الإنسانية. ففي مارس 2020، أعلنت اليابان عن تقديم نحو 6 ملايين دولار لمنظّمات دولية، بما فيها منظّمات أمميّة، من أجل المساهمة في تنفيذ مشاريعها التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الملحّة للسكان الذين يعانون في الأضرار الناتجة عن النزاعات أو الكوارث. فضلاً عن ذلك، واستجابةً للخسائر الناجمة عن كارثتي الجراد الصحراوي وفيروس كورونا المستجدّ، قدّمت اليابان معونةً عاجلة بمبلغ 12.3 مليون دولار للسودان. تجلب هذه المساعي، تماشياً مع مشاريع التعاون الإنمائي الطويل الأمد، منافع هائلة للشعب السوداني من خلال: أولا تقديم المساعدة العاجلة للأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجّة إلى المواد المعيشية الأساسية، وثانيا الحفاظ على حياة السكّان الذين يتحمّلون أعباء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تجريها الحكومة الانتقالية السودانية حالياً.

كسفير ياباني جديد لدى السودان، يشرّفني كثيراً أنْ أبدأ في تنفيذ مهامّي في هذا العام المشهود الذي يُعدّ الذكرى الستّين لـ«عام إفريقيا» والذكرى الثانية لـ«الثورة التاريخية» في السودان. وكوني سفيراً لليابان، والتي تُعدّ من الأعضاء المسؤولين في مجموعة أصدقاء السودان، فإني أحرص بشدّة على المساهمة في تطوير علاقاتنا الثنائية مع السودان الجديد الذي هو في طريقه للتحوّل لدولةٍ ديمقراطية. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة والمتواصلة من قبل الحكومة الانتقالية في تجديد وإصلاح هياكل الدولة، فإني أتفهّم أنّه ما زال هناك الكثير من القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها، بما فيها خفض الدعم الحكومي ومعالجة التضخّم المستمرّ وانخفاض قيمة العملة السودانية. إضافةً إلى هذه القضايا التقليدية، جاءت جائحة فيروس كورونا المستجدّ لتؤثر كثيراً على هذا البلد وشعبه واقتصاده.

بالنظر إلى هذه الظروف، أخطّط للتركيز بصورةٍ أكبر على أنشطتنا ومشاريعنا في مجالات الصحّة والرعاية الطبّية فضلاً عن تعزيز الاستقلال الاقتصادي للسودان. فبالإضافة لمشاريع التعاون التي نقدّمها حالياً في القطاع الصحّي مثل دعم المستشفيات أو توفير مياه الشرب النقية، فإنه من الضروري الآن بناء نظام تدابير استجابة لمواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجدّ وتداعياته. إلى جانب ذلك، تظل تقوية الإنتاجية الزراعية للسودان أمرا لا بدّ منه من أجل تنشيط اقتصاد البلاد خاصةً وأنّ حوالى 60% من الأراضي السودانية تصبح صالحةً للزراعة عند الاستفادة من معارف تقنيّة أكثر تقدّماً. ونعرف بطبيعة الحال أنّ تنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات، من خلال برامج التدريب المهني على سبيل المثال، تشكّل عنصراً أساسياً في تأسيس اقتصاد مستدام وذاتي التحكم.

ومما يحتاج إليه التطوّر الثابت والمستقرّ اقتصادياً وتكنولوجياً أيضاً هو الأنشطة التجارية الفعّالة والاستثمارات الضخمة. وبخلفيتي في العمل في القطاع الخاصّ، حيث كنت مسؤولاً عن تطوير الأعمال التجارية في إفريقيا على مدى أكثر من 40 عاماً، وبالاستفادة من هذه المعارف والخبرات، أودّ تحفيز العلاقات المترابطة بين الشركات الخاصّة في اليابان والسودان. أود أن أركز بصورةٍ خاصة على تنوير الشركات اليابانية بأنّ السودان بلدٌ واعدٌ كسوقٍ تجارية وأنّ الشركات السودانية جاذبةٌ كشركاء عمل. وإذا ما حقّقنا تبادلات أكثر حيوية بين القطاع الخاصّ في كلا البلديْن، فإنّ ذلك سيساهم في تمهيد الطريق أمام تصميم وتهيئة بيئةٍ مواتيةٍ للاستثمار في السودان.

يمثّل عام 2020 علامةً بارزةً في تعميق العلاقات بين اليابان والسودان، والتي نعتزّ بها وهي تشكّل جزءاً مهمًّا من العلاقة العريضة بين اليابان وإفريقيا. ستكون اليابان أكثر حرصاً على التعاون مع السودان والقارة الإفريقية كلها كشريك لكليهما، كما ستواصل دعمها وتعاونها معهما من خلال منظورها متعدّد الزوايا.